



ورقة بحثية

المدنيون من ذوي الإعاقة بسبب النزاع المسلح في اليمن

تقييم أثر الإعاقة وصعوبات الوصول والاحتياجات من واقع حالات ميدانية موثقة



مواطنة
لحقوق الإنسان

فبراير/شباط 2022

ورقة بحثية

المديون من ذوي الإعاقة بسبب النزاع المسلح في اليمن

تقييم أثر الإعاقة وصعوبات الوصول
والاحتياجات من واقع حالات ميدانية موثقة

إعداد د. هاني المغلس

”مواطنة“ منظمة مستقلة تأسست في اليمن من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان منذ عام 2007، وبالرغم من رفض نظام الرئيس السابق على عبد الله صالح منحها تمريحاً آنذاك، فقد استطاعت ممارسة نشاطها والمشاركة مع جهات أخرى في حملات مناصرة ضد انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أرجاء اليمن منها الانتهاكات التي ارتكبت على خلفية حروب صعدة، والتي تعرضت لها اعتصامات الحراك الجنوبي السلمي، إلى جانب اعتقالات النشطاء والمعارضين والصحفيين. كما قامت ”مواطنة“ بالتعاون والتنسيق مع شركاء دوليين في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.

في أبريل/ نيسان 2013 حصلت ”مواطنة“ أخيراً على التصريح، واستطاعت توسيع قدراتها المؤسسية وتكثيف أنشطتها. تقوم ”مواطنة“ حالياً بتوثيق انتهاكات أطراف النزاع والسلطات المختلفة ونشر نتائج تحقيقاتها الاستقصائية في إصدارات متعددة. وتقوم ”مواطنة“ أيضاً بتقديم الدعم القانوني والمشورة لضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، بالإضافة إلى أنشطة وحملات مناصرة على المستوى الدولي ولدى صناع القرار، والعمل من أجل مساءلة المنتهكين وإنصاف الضحايا، إلى جانب بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

في عام 2018 قدرت جائزة بالدوين عمل ”مواطنة“، وأعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش منحها ميدالية روجر بالدوين للحرية. وفي نفس العام مُنحت ”مواطنة“ جائزة هرات دينك الدولية العاشرة لمواطنة لدورها في إعلام العالم عن حالة حقوق الإنسان في اليمن، والنضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وفي عام 2019 اختارت مجلة ”تايم“ الأمريكية رضية المتوكل (رئيسة المنظمة) ضمن أكثر 100 شخصية مؤثرة في العالم.

في فبراير/ شباط 2021، تم ترشيح مواطنة لحقوق الإنسان وحملة مناهضة تجارة الأسلحة لجائزة نوبل للسلام لعام 2021.

قائمة المحتويات

07	المقدمة
11	السياق العام
15	التعريف القانوني بالأشخاص ذوي الإعاقة
19	المنهجية
23	المحاور الأساسية للورقة
25	أولاً: الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للإعاقة
25	أ. الآثار النفسية
26	ب. الآثار الاجتماعية
27	ج. الآثار الاقتصادية
27	ثانياً: صعوبات الوصول إلى الخدمات الأساسية
27	أ. صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية المتخذة للحياة
28	ب. صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية
28	ج. صعوبة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية
29	د. صعوبة الوصول إلى المساعدات الإنسانية
29	ثالثاً: الاحتياجات الخاصة بذوي الإعاقة
32	رابعاً: العون المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة: مساعدة الأسرة
32	خامساً: جهود المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة
34	سادساً: تحدي الإعاقة: نماذج من جهود ذاتية
35	النتائج
41	التوصيات
42	إلى أطراف النزاع المختلفة
42	إلى المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة
44	إلى المنظمات المحلية المعنية بذوي الإعاقة
44	إلى الجهات المانحة والوكالات الدولية المتخصصة المعنية بالإعاقة
44	إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

تم إصدار الورقة البحثية هذه بتمويل من Atlas Alliance كجزء من حملة التوعية المرتبطة بالقمة العالمية للإعاقة 2022. وتهدف الحملة إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة والإشكالات التي تواجههم خلال الأزمات الإنسانية والنزاع المسلح.

المقدمة



”

أنا الآن لا أستطيع الزواج؛ من الذي سيرضى
بالزواج من فتاة مشوهة! أصبحت كالوحش
يخافني حتى إخوتي الصغار، أنا فقط أصلح
للتخويف ولإرعاب الناس، أدعو الله أن لا
يجعلني أعيش هذه الحياة.

“

فتاة لديها إعاقة بصرية وتشوهات في الوجه إضافة لبتتر كف اليد اليمنى
وعدد من أصابع الكف اليسرى نتيجة انفجار عبوة مموهة في يدها بمديرية
القريشية محافظة البيضاء.

يُقدّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، قبل نشوب النزاع بنحو ثلاثة ملايين شخص، وقد أصبح هؤلاء من بين الذين هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية أثناء النزاع¹، وتفاقمت أوضاعهم بفعل تزايد صعوبات الوصول إلى الخدمات، والأضرار التي لحقت بمرافق البنية التحتية، واضطرار البعض منهم للعيش في بيئات نزوح تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة والحماية. زيادة على ذلك، أدى النزاع إلى توقف أنشطة أكثر من 300 منظمة محلية غير حكومية كانت توفر خدمات متخصصة لذوي الإعاقة في مجالات الرعاية والتدريب والتأهيل²، وفرض المزيد من القيود على المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بذوي الإعاقة، وتعرضت مرافق خاصة بذوي الإعاقة للاستهداف من قبل أطراف النزاع؛ أبرزها مركز النور للمكفوفين بصنعاء، الذي تعرض لغارة جوية نفذها طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات في يناير/ كانون الثاني 2016.

تسبب النزاع المسلح بإعاقة نحو 6000 شخص من المدنيين على الأقل، أغلبهم فقد أحد أطرافه بسبب انفجار أو لغم أو طلقة نارية³، ويرجح أن يكون الرقم الفعلي أكبر من ذلك بكثير.

يعاني مجتمع ذوي الإعاقة من قبل الحرب، وقد تضاعفت هذه المعاناة وزادت حدتها بعدها، حيث تأثرت الكثير من الخدمات التي كانت متاحة من قبل، وتسببت الحرب وسلوك أطرافها أيضاً بخلق مجتمع جديد من ذوي الإعاقة، وتقوم هذه الورقة بتسليط الضوء على هذه الفئة الجديدة، لتبرز أحد أشكال الضرر الذي لحق بالمدنيين جراء استخدام أطراف النزاع للأسلحة المتفجرة بما يخالف القانون الدولي.

تتناول هذه الورقة الآثار والتبعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي لحقت بالجرحى المدنيين من ذوي الإعاقة بسبب النزاع المسلح في اليمن، وتلقي الضوء على معاناتهم واحتياجاتهم والصعوبات المضاعفة التي تواجههم، وأشكال الدعم والمساعدة المحدودة التي يحصلون عليها، إضافة إلى جهودهم الفردية في التأقلم مع وضعهم الجديد. وتقدم الورقة جملة من التوصيات والمقترحات العملية حول السبل التي يمكن للجهات المختلفة من خلالها دعم ومساندة هذه الفئة من ذوي الإعاقة بصورة مستدامة.

يمثل ذوي الإعاقة الناجمة عن النزاع المسلح جزءاً من مجتمع ذوي الإعاقة الأوسع في اليمن، لذا فإن معظم المحاور الواردة في هذه الورقة تنطبق على جميع ذوي وذوات الإعاقة؛ على اختلاف الأسباب التي أدت إلى إحداث الإعاقة وكذا المولودين والمولودات بإعاقة.


1 «المعوقون يواجهون مخاطر متزايدة أثناء الحروب والنزوح؛ يجب ضمان فرص متساوية في الحصول على خدمات»، موقع هيومن رايتس ووتش، 3 ديسمبر/ كانون الأول 2015، على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/news/2015/12/03/284032>

2 «ذوو الإعاقة في اليمن متروكون وسط الركاب»، هيومن رايتس ووتش، 11 مايو/ أيار 2015، على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/11/270356>

3 «المعاوقون في اليمن يحملون ندوب الحروب»، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) مايو/ أيار 2016، على الرابط: <https://www.icrc.org/ar/document/scars-war-yemens-disabled>



فتاة ناجية من انفجار شرك
خداعي في منطقته جبل
الحصير محافظة البيضاء.



السياق العام

”

أعيش طوال الوقت في ظلام.. كل
حياتي أصبحت صعوبات.. كل شيء في
الحياة أصبح مُرّاً.

“

طفل لديه إعاقة بصرية وجسدية جراء انفجار قنبلة من مخلفات الحرب في
منطقته بمديرية زنجبار محافظة ابين كان يلعب بها.

بدأ النزاع المسلح في اليمن في سبتمبر/ أيلول 2014 إبان سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) المدعومة إيرانيًا وقوات موالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح على العاصمة صنعاء بقوة السلاح. واشتدت وتيرته في مارس/ آذار 2015 أثناء بدء التحالف بقيادة السعودية والإمارات عملياته العسكرية ضد قوات الحوثيين وصالح دعمًا لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دوليًا. وارتكبت جميع أطراف النزاع في عموم اليمن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل غياب المساءلة، وعانى المدنيون في اليمن من مختلف الانتهاكات بما فيها الآثار الكارثية للأسلحة المتفجرة، كما أصبحت اليمن تعرف بأسوأ أزمة إنسانية - من صنع الإنسان - في العالم.

دفعَت الحرب باقتصاد اليمن إلى حافة الانهيار، وفُقدَ إجمالي الخسائر التراكمية في الاقتصاد بنهاية العام 2021، بنحو 126 مليار دولار⁴، وتسبب الانقسام في السياسة المالية، وتراجع قدرة الحكومة على تمويل واردات السلع الأساسية بنتائج كارثية على السكان، فبلغ معدل التضخم في أسعار الغذاء والوقود 150 و200 بالمئة على التوالي، وفقدت العملة الوطنية ثلث قيمتها أمام العملات الصعبة مقارنة بمعدلات ما قبل الحرب، ويعيش حاليًا قرابة 80 بالمئة من اليمنيين تحت خط الفقر⁵.

دُمّرت الحرب أكثر من ثلث المرافق التعليمية في البلاد، ونحو 40 بالمئة من المرافق الصحية، والأصول السكنية، وأصول المياه والصرف الصحي والنظافة، إضافة إلى أكثر من نصف أصول الطاقة⁶، وحاليًا هناك نحو 15 مليون شخص، أكثر من نصفهم أطفال (8.5 مليون)، لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب أو الصرف الصحي أو النظافة⁷. ويحتاج نحو 20.7 مليون شخص (أي أكثر من 66% من إجمالي عدد السكان) إلى المساعدات والحماية، من بينهم أكثر من 12 مليون طفل⁸. ومنذ عامين على الأقل يعيش نحو 50 ألف شخص في حَجّة وعمران والجوف في ظروف تُشبه المجاعة، إضافة إلى أكثر من 5 ملايين شخص في اليمن على شفا مجاعة محتملة⁹.

بلغ عدد ضحايا الحرب من المدنيين الذين أمكن التحقق من حالاتهم خلال العام 2021، 8,796 قتيلًا و 9,865 مصابًا¹⁰، وهناك عشرة آلاف طفل قُتلوا أو جُرحوا في اليمن منذ بداية الحرب، بمعدل أربعة

4 تايلور حنا وديفيد ك. بوك وجونثان دي موير، تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صنعاء 2021، ص 32.

5 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية (OCHA) اليمن، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية، العدد 2، فبراير 2021، على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Humanitarian%20Update%20_2021%20%2302_Ar_V1.pdf

6 تايلور حنا وآخرون، تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي، مرجع سابق، ص 26.

7 'Shameful milestone' in Yemen as 10,000 children killed or maimed since fighting began Geneva Palais briefing note on the situation of children in Yemen, 19 October 2021: <https://www.unicef.org/press-releases/shameful-milestone-yemen-10000-children-killed-or-maimed-fighting-began>

8 «حياة الملايين من الأطفال في خطر كبير مع دنو اليمن أكثر من حافة المجاعة»، بيان صادر عن المديرية التنفيذية لليونسف هنرييتا فور، يونسف، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، على الرابط: <https://cutt.us/mmwTz>

9 برنامج الأغذية العالمي، حالة الطوارئ في اليمن، شوهد في 7 يناير 2022، على الرابط: <https://ar.wfp.org/emergencies/yemen-emergency>

10 مشروع بيانات اليمن، شوهد في 7 يناير 2022، على الرابط: <https://yemendataproject.org>

أطفال يوميًا¹¹. ومنذ العام 2018، تسببت الألغام الأرضية والعبوات الناسفة والذخائر غير المنفجرة في مقتل وإصابة 1.424 مدنيًا على الأقل، معظمهم من الأطفال¹². ونجم عن الحرب نزوح أكثر من 4 ملايين شخص؛ نحو 73 بالمئة منهم أطفال ونساء¹³.




طفل ناج من انفجار
عبوة ناسفة في
جبل حمة لقاح
مديرية القريشية
محافظة البيضاء.

11 «احتياجات الحماية الخاصة بالنساء والأطفال عاجلة، لكن الموارد محدودة»، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف)، تقرير عن الوضع، 6 نوفمبر 2021، على الرابط: <https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/#cf-4gQZ0PeYTNbva9Xw03q4>

12 دعوة للعمل من أجل إزالة الألغام لإنقاذ الأرواح وسبل العيش، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف)، تقرير عن الوضع، 11 أكتوبر 2021، على الرابط: <https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/card/4gQZ0PeYTN>

13 احتياجات الحماية الخاصة بالنساء والأطفال عاجلة، لكن الموارد محدودة، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف)، مرجع سابق.



التعريف القانوني بالأشخاص ذوي الإعاقة

”

نحن نعاني من الظروف المعيشية الصعبة
وانشغالنا بتوفير لقمة العيش وعدم
مقدرتنا على توفير العلاج وإجراء العمليات
الجراحية التي يحتاجها لإزالة الأسياخ التي
في رجليه وعملية لعينه اليسرى، وبدون
تلك العمليات لن يستطيع ابني العودة
لممارسة حياته الطبيعية.

“

والد طفل لديه إعاقة جسدية جراء سقوط قذيفة هاون على منزل العائلة
بمديرية الحوك محافظة الحديدة بعد عودتها إليه من النزوح.

وَفَقًا للاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التي دخلت حيز التنفيذ في مايو 2008) تشمل هذه الفئة أشخاصًا يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسّية، تمنعهم من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. وينطبق هذا التعريف على جميع الأشخاص المعاقين، سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، وبصرف النظر عن أسباب الإعاقة (خَلقية، طارئة)، كما يشمل أيضًا جميع أنواع الإعاقة في مختلف الظروف، وقد نصت المادة 11 من الاتفاقية على «تعزيز وحماية وكفالة تمتّع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعًا كاملًا، على قدم المساواة مع الآخرين، بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة». وأكّدت أهمية إيلائهم حماية خاصة في ظروف النزاع والكوارث الطبيعية ووفقًا للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.. وتعد اليمن واحدة من بين 187 دولة صادقت على هذه الاتفاقية في العام 2007، غير أن القانون اليمني الخاص برعاية وتأهيل المعاقين كان قد صدر فعليًا في ديسمبر/ كانون الأول 1999؛ أي قبل توقيع اليمن على هذه الاتفاقية، وما يزال القانون اليمني بحاجة إلى تعديلات تتوافق مع الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



سيارة مدمرة نتيجة انفجار لغم
أرضي في محافظة الحديدة



المنهجية



كان أول موقف صادم
لي عندما عدت إلى
الوعي وشعرت أن
قدمي اليمنى بترت
وصرت معاقًا، شعرت
بالاختناق من الحزن،
وتمنيت لو أنني لم
أخرج من المنزل في
ذلك اليوم لكن هذا
قدري.

شباب لديه إعاقة جسدية جراء انفجار لغم
في قريته بمديرية القبيطة محافظة لحج.

استندت هذه الورقة إلى حالات ميدانية، قامت «مواطنة» بتوثيقها خلال الفترة 2019 - 2021 لجرحى حرب مدنيين أصيبوا بإعاقات جسدية أو بصرية بسبب النزاع المسلح، بلغ عددها أربعين حالة. وقد أُجريت مقابلات إضافية معمقة مع عشرين حالة موثقة أمكن الوصول إليها في مطلع شهر يناير/ كانون الثاني 2022، لاستيفاء المعلومات المطلوبة لإعداد هذه الورقة، وأُبلغ المستهدفون بالغرض من إجراء المقابلات.

جميع الحالات التي تم إجراء المقابلات معها أصيبت بإعاقات دائمة أو طويلة الأجل كنتيجة مباشرة للحرب، وشملت أطفالاً، ونساء ورجال من مختلف الأعمار بما في ذلك مسنين تعرضوا لأنماط مختلفة من الانتهاكات المسببة للإعاقة؛ مثل زراعة الألغام، أو القصف الجوي، أو القصف البري، أو الرصاص الحي، أو المخلّفات غير المنفجرة، في ثماني محافظات يمنية؛ هي: صنعاء، وتعز، والحديدة، وأبين، والضالع، والبيضاء، ومأرب، ولحج، مع تركيز أغلب الحالات في الريف، وشمولها نازحين، أو أشخاصاً أصيبوا بعد العودة من النزوح إلى مناطقهم الأصلية.

وفي سياق إعداد الورقة، عُقدت بمقر "مواطنة" لحقوق الإنسان في 11 يناير/ كانون الثاني 2022، جلسة نقاش نوعية بمشاركة عدد من ممثلي المنظمات الدولية والمحلية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، بغرض تشارك الأفكار حول أبعاد موضوع الورقة، وانصبت المشاركة في جانب الصعوبات والعقبات التي تواجه تقديم الخدمات للأشخاص المدنيين ذوي الإعاقة في اليمن، من واقع خبرات وتجارب المشاركين، وآليات عمل المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وسبل تطويرها في ظل استمرار النزاع.

طفل ناج من انفجار لغم
بعزلة يفعان مديرية ذي
ناعم محافظة البيضاء



الناجي الوحيد من هجمة جوية
على سيارة في منطقة الظمر
محافظة تعز.

مصنوع لمرضى السمنة

المحاور الأساسية للورقة



”

أشعر أحيانا بالخجل من كوني فتاة عرجاء
(بساق واحدة)، حتى عندما ارتدي افضل
الملابس أشعر أيضًا بالنقص، لذا أتجنب
الذهاب إلى الأعراس، وإذا ذهبت أجلس
ولا أنهض من مكاني حتى ينصرف
الجميع.

“

فتاة ذات إعاقة جسدية ناجمة عن قذيفة (آر بي جي) انطلقت من سلاح أحد
الجنود نتيجة الإهمال أثناء تجواله مع زملائه في سوق مكتظ بمنطقة جعار
محافظة أبين.

أولاً: الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للإعاقة

لا تظهر الآثار السلبية للإعاقة دفعة واحدة، بل تتكشف تباعاً، ويشتد الشعور بوطأتها كلما أدرك الأشخاص المصابون بإعاقات مختلفة، فداحة الإعاقة على محك الواقع، واختبروا كلفتها الاجتماعية والاقتصادية بأنفسهم، وواجهوا أنماطاً من السلوك الاجتماعي القائم على التمييز وعدم المساواة الفجّة عند معاودة الاندماج بالمجتمع. وبذلك تصبح الإعاقة مصدرًا لمعاناة متجددة ومتفاقمة، لا سيما عند حدوثها في سياق نزاع طويل الأمد، وفي بيئة مجتمعية بالغة الهشاشة، وعاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسية والخاصة.

أ. الآثار النفسية

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة آثارًا نفسية سيئة، تتراوح بين الشعور بالصدمة عند حدوث الإعاقة، وبين الوقوع فريسة للاكتئاب والإحباط، وربما الشعور القاتل بالعجز، وتتفاوت الآثار النفسية نسبيًا تبعًا لنوع الإعاقة؛ فالأشخاص الذين بُرت أطرافهم السفلية وفقدوا القدرة الكلية على الحركة، أو أصيبوا بإعاقات مزدوجة، هم أكثر عرضة لآثار نفسية شديدة السوء، تصل أحيانًا حد كراهية الحياة وتمني الموت كسبيل وحيد للخلاص. يسري ذلك على الإعاقات المصحوبة بآلام عضوية شديدة وطويلة الأمد نتيجة استقرار شظايا صغيرة في أنحاء متفرقة من الجسم، تحيل حياة الشخص المعاق إلى جحيم لا يطاق. وتحدث الإعاقة المسببة لتشوهات بالغة في الوجه أثرًا لا يقل فداحة من الناحية النفسية، خاصة بالنسبة للفتيات فالشعور بالشame واختلال المنظر يفضي إلى التوارى عن الأنظار حتى داخل المنزل، وتفادى الاختلاط بالأقارب، ويقود إحساس الفتاة المصابة بهذا النوع من الإعاقة بأنها لم تعد صالحة للزواج، إلى التفكير المفرط بمصير مجهول.

وتعكس الآثار النفسية الناجمة عن الإعاقة تباينًا جزئيًا على أساس النوع أيضًا؛ فمثلًا يتحلى الرجال المعاقون بلا مبالاة معقولة تجاه الوصمة الاجتماعية، تتيح لهم امتصاص الإساءات الصادرة عن المحيط بأقل الآثار السيكولوجية ضررًا، في مقابل مخاوفهم المرتفعة من التبعات الاقتصادية للإعاقة حيث تعني الإعاقة حرمانًا من مورد اقتصادي، ومن ثم الإضرار بالمكانة الاجتماعية، أما النساء ذوات الإعاقة فأكثر ميلًا إلى العزلة والبقاء في المنزل رغم الشعور الحاد بالملل والاكتئاب أحيانًا؛ تجنبًا للوصم والتعرض للأوصاف الجارحة والمهينة، وتكتفي البعض منهن بالخروج للضرورة القصوى مع الامتناع عن المشاركة في المناسبات وتجمعات النساء، تفاديًا للشعور بالنقص.

تؤدّ الإعاقات الناجمة عن انفجار ألغام أو عن عبوات متفجرة أو غارات جوية، أرقًا مستمرًا في النوم بالنسبة للأطفال، ورهابًا من الأصوات المرتفعة التي تشبه أصوات الانفجار. وبوجه عام، يشعر الأطفال ذوو الإعاقة من الجنسين، بالحسرة الشديدة؛ لكونهم عاجزين عن اللعب مع الأقران، أو الجري في الأماكن المفتوحة كما كانوا يفعلون في السابق، وأفاد عدد منهم أنهم تردّدوا في مواصلة الذهاب

إلى المدرسة بسبب الخجل من هيتتهم بعد الإعاقة، لكن إصرار العائلة على عدم ترك التعليم أجبرهم على مواصلة الدراسة، ومع ذلك لم تعد المدرسة مكانًا جاذبًا بما فيه الكفاية لهؤلاء الأطفال، بسبب عجزهم عن المشاركة في اللعب أو الأنشطة المدرسية، وتعرض البعض منهم للتنمر أو السخرية والازدراء من قبل زملاء في المدرسة.

ب. الآثار الاجتماعية

ينجم عن الإعاقة تقليص العلاقات الاجتماعية لعدد ملحوظ من الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة الانزواء، أو بسبب عزوف المجتمع المحيط نفسه عن تعزيز الروابط الاجتماعية مع ذوي الإعاقة، وتراجع الاهتمام بهم بعد فترة وجيزة من التعاطف والشفقة، ويواجه بعض ذوي الإعاقة، ممن يودون تنمية علاقات اجتماعية إيجابية تساعد في التخفيف من صعوبات الإعاقة، قيودًا في كسب المزيد من الأصدقاء، وتنوع الروابط الاجتماعية بصورة طبيعية ومرنة.

على نحو خاص، تعد إعاقة النساء سببًا في تعميق النظرة الاجتماعية الدونية للمرأة، وينتج عن ذلك مقاومة أوضاع اللامساواة السائدة في المجتمع، وربما ظهور صور مختلفة من الرعونة وسوء المعاملة والإهمال المستمر والمتعمد للمرأة المعاقة من قبل الرجال. وتميل عائلات توجد بها فتيات غير متزوجات أصبن بإعاقة جسدية دائمة إلى فرض قيود مشددة على مسألة الخروج من المنزل، حتى وإن كان بمقدور الفتاة المعاقة القيام بذلك بمساعدة أحد أفراد الأسرة، نتيجة الاعتقاد أنها أصبحت «عورة» أكثر من السابق.

تمثل الإعاقة شاهدًا حيًا على معاناة المجتمع المحيط الذي يضم أشخاصًا ذوي إعاقة خاصة في المناطق الريفية، حيث تغدو الإعاقة الفردية مؤشرًا على وجود خطر وشيك ومُحدِّق بالمجتمع المحيط برمته، فمثلًا لا يتوقف أثر إصابة شخص بالإعاقة نتيجة انفجار لغم في المرعى القريب من القرية أو بالقرب من مصادر مياه الشرب (الآبار)، على مجرد الإعاقة الفردية، بل يعني حرمان القرية من مصادر أساسية للحياة والرزق، واضطرار سكانها أحيانًا إلى البحث عن استراتيجيات بديلة للعيش، كالنزوح إلى أماكن أكثر أمانًا، أو النزوح للمرة الثانية في حال كانوا أصلًا يقيمون في بيئة نزوح.

العائدون من النزوح هم من بين أكثر الفئات الاجتماعية عرضة لإصابات مسببة للإعاقة، نتيجة استمرار عوامل الخطر في بيئاتهم الأصلية التي خاطروا بالعودة إليها. بالأساس يمكن النظر إلى النازحين باعتبارهم أشخاصًا تجنبوا الانخراط في النزاع وتركوا منازلهم طلبًا للأمن، لكن بعضهم قرر، بمجرد ظهور بوادر على انخفاض مستوى النزاع، العودة لإعادة تأهيل منازلهم وممتلكاتهم واستئناف حياتهم الطبيعية، ليوافقوا مصيرًا كارثيًا بالإعاقة؛ هناك حالات لعائدين من النزوح أصبحوا بمجرد العودة إلى منازلهم من ذوي الإعاقة جراء انفجار لغم أو قذيفة عشوائية، وجميعهم يشعر بمرارة مضاعفة، وبانعدام سبل الحياة أمامه بعد أن خاض تجربة مريرة مع النزوح.

ج. الآثار الاقتصادية

تقع أشد الأضرار الاقتصادية فداحة، التي تنجم عن الإعاقة، على عاتق الرجل المعيل وأسرته، والذي قد يكون فقد، إلى جوار الإصابة، مصدر رزقه الوحيد. تعني الإعاقة هنا تغيراً كاملاً ومأساوياً في مجرى الحياة الطبيعية للأسرة، وربما فقراً متفاقماً ومستمرّاً بسبب الإعاقة الدائمة للعائل، بصورة أخف، يراود بعض النساء المصابات بإعاقات جسدية أو بصرية شعوراً بانحسار أدوارهن الاقتصادية، نتيجة صعوبة أداء الأعمال المنزلية أو رعاية الأبناء بالجدارة نفسها، أو بسبب العجز عن القيام بالمهام الأساسية خارج المنزل في المناطق الريفية، كزراعة الأغنام والاحتطاب و جلب الماء، وترزح بعض النساء ذوات الإعاقة تحت وطأة الشعور بأنهن عالة دائمة على الأسرة وغير نافعات اقتصادياً، وهذا أمر يمكن أن يكون بالغ الأثر على حياتهن في المستقبل.

على صعيد متصل، تكبد عدد كبير من ذوي الإعاقة أو أسرهم أعباء مالية كبيرة للوصول إلى الخدمة الصحية المنقذة للحياة، ومتابعة الوضع الصحي للضحايا، وتوفير الأدوية وبعض الأدوات الطبية المساعدة، واضطر البعض إلى بيع مواشي أو أراضي زراعية أو مقتنيات ثمينة للوفاء ببعض الاحتياجات. ونجم عن الانشغال بمرافقة الضحايا لأيام أو لأسابيع في المستشفيات خسارة بعض الآباء أو الإخوة أو الأزواج الذين يعملون بالأجر اليومي، مصادر رزقهم لفترات طويلة، وتجشمت إحدى الأسر كلفة نقل محل سكنها من الريف إلى المدينة حتى تهين لأحد أفرادها المصابين بالإعاقة فرصاً أفضل لتجاوز الصدمة النفسية، وتوفير التأهيل البدني اللازم. وفي مناطق الاشتباكات الحية في الريف، وقع بعض ذوي الضحايا عرضة للابتزاز المالي من قبل سائقي السيارات الذين أخذوا منهم أموالاً طائلة مقابل المخاطرة بإسعاف الضحية من الريف إلى المدينة عبر وسط غير آمن.

ثانياً: صعوبات الوصول إلى الخدمات الأساسية

أ. صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية المنقذة للحياة

تؤدي صعوبات الوصول إلى الخدمات الطبية المنقذة للحياة، نتيجة لعوائق طبيعية أو مصطنعة (من صنع أطراف النزاع)، إلى نتائج كارثية؛ منها إطالة أمد الإصابة المهددة للحياة، والتأخير المضّر بالحالة الصحية للضحية، وتزايد مخاطر صعوبات الوصول إلى هذا النوع من الخدمات في الريف، نتيجة وعورة التضاريس، وبُعد المسافة عن المدن التي توجد فيها مستشفيات مزودة بالأجهزة الطبية الملائمة لاستقبال الحالات الخطرة، إضافة إلى مناطق النزوح التي لا تتوفر فيها -غالباً- خدمات طبية ملائمة، بما في ذلك الإسعافات الأولية، وكذلك المناطق القريبة من المواجهات المسلحة.

هناك شواهد على تجارب مروعة عاشها بعض الضحايا نتيجة صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية المنقذة للحياة، تقع جميعها في الريف؛ على سبيل المثال روت ثلاث نساء (أعمارهن 27، 35، 18 عام)، مصابات بإعاقات جسدية متفاوتة نجمت عن انفجار ألغام مضادة للأفراد، عند قيامهن برعي الأغنام في مناطق جبلية بعيدة نسبيًا عن قراهن، أن الوصول إليهن، كلاً على حدة، استغرق ساعات طويلة بعد سماع الأهالي صوت الانفجار، أو هرع إحدى الرفيقات إلى القرية لطلب النجدة بعد وقوع الحادث، وما إن نجح الأهالي بالوصول إلى الضحية حتى واجهوا اختبار نقلها إلى المستشفى الواقع على بعد ساعات إضافية، ليتفاجؤوا باعتذار المستشفى عن استقبال الحالة لخطورتها الشديدة، وليمضوا في رحلة عذاب أطول، تفاقمت خلالها الحالة الصحية للضحية بصورة مؤلمة.

في حالات أخرى، انقضت فترة أشهر قبل أن يتمكن ذوو الضحايا من إسعاف المصاب، بسبب حصار فرضه على قراهم أحد أطراف النزاع لأسباب أمنية واهية، يمثل أحد المدنيين المصابين بإعاقة جسدية من أبناء محافظة البيضاء الواقعة شرقي العاصمة صنعاء، مثالا صارخا ونموذجاً شديد القتامة على ما تحدثه صعوبات الوصول الناجمة عن ممارسات أطراف النزاع من مخاطر على الضحايا المدنيين من ذوي الإعاقة؛ فقد تسبب انفجار لغم أثناء قيام شاب (25 عامًا) برعي الأغنام بالقرب من قريته، بتمزيق قدمه اليمنى، وكسور وشظايا في رجله اليسرى من تحت الركبة، وتعذر على ذويه إسعافه لأكثر من عام؛ بسبب حصار إحدى الجماعات المتطرفة المطبق على القرية، وحين سيطر الحوثيون على القرية اتهموا سكانها بالولاء لتلك الجماعة وواصلوا حصارها، ولم يسمحوا بإسعاف الضحية إلا بعد وساطات من الوجهاء، استغرق القبول بها زهاء شهر كامل¹⁴.

ب. صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة المقيمون في الريف، صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية والمتابعة الصحية اللاحقة، بسبب عدم توفر هياكل الرعاية الأساسية، أو نقص الكادر الصحي المتخصص، وشح العلاجات خاصة الأدوية التي تستخدم مدى الحياة. لم يتسنى لأشخاص من ذوي الإعاقة الحصول على خدمة التنظيف الدوري للجروح، أو تعويض الأدوية المستنفدة، وأخفق البعض في العثور على من يضرب له الحقن الوريدية التي جلبها معه من المدينة، فاكتمل بتناول الأدوية الصلبة (الأقراص).

ج. صعوبة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية

أفاد عدد من الأطفال ذوي الإعاقة الجسدية الذين يعيشون في الريف، بصعوبة مواصلة التعليم بعد الإعاقة نتيجة بُعد المسافة عن المدرسة، واضطر آخرون لترك المدرسة مؤقتًا بسبب المكث في

14 خلال فترة الحصار تمكن ذوو الضحية من جلب طبيب محلي، كان يحضر راجلاً ومتسترًا تحت جرح الظلام من إحدى القرى المجاورة، ليجري للضحية بعض الإسعافات الضرورية، بما فيها بتر قدمه اليمنى بأدوات بسيطة.

المستشفى والمتابعة الصحية، لكن بمرور الوقت أصبحت المدرسة بالنسبة إليهم جزءًا من الماضي؛ نتيجة صعوبة الحركة ومشقة الوصول إليها¹⁵.

د. صعوبة الوصول إلى المساعدات الإنسانية

يعد الوصول إلى مراكز المساعدات البعيدة معضلة حقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يتوجب على المسجلين منهم في قوائم المستهدفين بالمساعدات الخضوع لإجراءات مطابقة الهوية، والحضور بأنفسهم لاستلام «الحصة» الغذائية أو النقدية¹⁶. في أثناء ذلك يتعرض بعض ذوي الإعاقة لقدر من الامتهان، كالبقاء تحت أشعة الشمس الحارقة، أو الانتظار في أماكن غير ملائمة لفترات طويلة، إضافة إلى التعامل معهم من قبل بعض موظفي توزيع المساعدات، كمتسولين لا كأصحاب حق في الحصول على المساعدة بصورة حافظة للكرامة.

ثالثًا: الاحتياجات الخاصة بذوي الإعاقة

يحتاج العدد الأكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تمت مقابلتهم إلى أداة مساعدة تتناسب مع نوع الإعاقة، خاصة الأطراف الاصطناعية السفلية والكراسي ذاتية الحركة، ونتيجة لعدم توفر هذه الأدوات اضطر البعض إلى استخدام العكاز المعدني الذي أمكن الحصول عليه بمبلغ زهيد نوعًا ما، لكنه بطبيعة الحال ليس الأداة المثالية لاستعادة القدرة على الحركة؛ أما ذوي الإعاقة الجسدية الذين هم بحاجة ماسة إلى كراسي متحركة، فلا يمثل لهم العكاز، ولا حتى الأطراف الاصطناعية، خيارًا على الإطلاق؛ لذا يصبحون مقعدين كلية عن الحركة. إن العجز عن تلبية الاحتياجات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة يعني الحرمان من العيش باستقلالية، والإبقاء عليهم تحت الحاجة المستمرة إلى مساعدة أشخاص آخرين، وهذا يتنافى مع أبسط حقوقهم الإنسانية.

بموازاة ذلك، يشكو البعض ممن حصلوا على أطراف اصطناعية من عدم ملائمتها، أو من تسببها بآلام جانبية حادة اضطرتهم إلى وضعها جانبًا¹⁷، أو من صعوبات في استعمال الأطراف نتيجة عدم التدريب،

15 لا توجد من بين الحالات التي تم مقابلتها، ما يشير إلى حواجز مؤسسية أو سياسات تمييزية تمنع مواصلة التلاميذ ذوي الإعاقة من مواصلة تعليمهم، سواء في المدارس الحكومية أم الأهلية وغير الحكومية، لكن عدم وجود مثل هذه الحالات لا يعني انتفاء تلك الحواجز والسياسات في الواقع. فمعظم المدارس - إن لم يكن كلها - لا يوجد بها تسهيلات ولا خدمات تعين ذوي الإعاقة على مواصلة الدراسة.

16 يستقل شاب من ذوي الإعاقة الجسدية في محافظ لمح، دراجة نارية يقله برفقة أحد أفراد أسرته إلى مركز توزيع المساعدات البعيد عن محل سكنه، للحصول على حصته الشهرية من المواد الغذائية المجانية، ورغم الآلام الناجمة عن ركوب الدراجة النارية، خاصة عند المرور بمنحدرات، يقول إنه مضطر للقيام بذلك حتى لا يسقط اسمه من كشف المساعدة التي أصبحت تمثل له ولأسرته المصدر الوحيد للبقاء بعد أن أقعدته الإعاقة عن العمل.

17 قررت فتاة، تم بتر إحدى ساقيها نتيجة انفجار لغم فردي، التخلي عن الطرف الصناعي الذي حصلت عليه لعدم ملائمتها لها، والتبدء بالمشي داخل المنزل حبّوًا بالاعتماد على ذراعيها وجسدها، وقال رجل مسن أصيب بإعاقة جسدية جراء انفجار لغم، إنه بحاجة إلى كرسي متحرك ذاتيًا لعدم قدرته على استخدام القدم الصناعية بسبب تقدمه في السن.

ولا يزال معظم الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تمت مقابلتهم، بحاجة إما إلى عمليات جراحية إضافية، أو استخراج بعض الشظايا، أو إزالة البراغي والصفائح المعدنية من بعض الأطراف، أو الخضوع لأجهزة تقويم العظام، أو تلقي خدمة المتابعة الطبية المتخصصة، وذلك على الرغم من انقضاء مدد زمنية متفاوتة الطول منذ إصابتهم بالإعاقة. في الواقع، أرغم الفقرُ العديدَ من الأسر الريفية على إخراج بعض ذوي الإعاقة من المستشفيات قبل أن تستقر حالاتهم الصحية أو تستكمل لهم العمليات الجراحية اللازمة؛ نتيجة عجز الأسر عن تحمل نفقات الطبيب الباهظة، ويعيش هؤلاء معاناة يومية حقيقية في انتظار تدخلات بناة ومستدامة.

تعدّ الحاجة إلى إعادة التأهيل النفسي المتخصص ضرورة قصوى بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، ونتيجة لصعوبة توفير هذه الخدمة حتى بطرق خاصة، نظرًا لندرة المراكز التي تقدم خدمات الصحة النفسية المتخصصة، وطغيان ثقافة شعبية سطحية وضارة، يلجأ البعض إلى آليات تكيف سلبية طلبًا للأمان النفسي، مثل كي أجزاء من الجسد بالنار لإزالة الذعر والصدمة النفسية الناجمة عن مسببات الإعاقة، فضلًا عن ذلك، يمكن أن يجلب الدعم النفسي غير المتخصص الذي تقدمه الأسرة للشخص المعاق نتائج عكسية في بعض الأوقات؛ على سبيل المثال، تلقي دعم نفسي من الأسرة في صورة شفقة مفرطة أو عدم تركه يقوم بالأشياء البسيطة التي يستطيع القيام بها، يمكن أن يفاقم شعور الشخص المعاق بالعجز وبأنه لا يصلح لعمل شيء.

”

علمت أن هناك منظمة تقوم بتوفير أطراف
صناعية لذوي الإعاقة فأخبرت طفلي
وفرحت كثيرًا بذلك، وحتى الآن لا تزال ابنتي
تسألني: يا ابتي متى ستحضر لي يد جديدة،
أريد ذلك بسرعة.

“

والد طفلة (6 أعوام) بترت يدها اليمنى أثناء لعبها بجسم متفجر عثرت
عليه بالقرب من المنزل في مديرية العبدية بمحافظة مأرب بتاريخ
22 ديسمبر/ كانون الأول 2021

رابعًا: العون المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ مساعدة الأسرة

يعتمد الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الأنواع والأعمار على العائلة لتلقي المساعدة على الحركة داخل المنزل أو خارجه، وتدير شؤونهم الخاصة، كارتداء الملابس، ودخول الحمام، والاعتناء بالنظافة الشخصية، وتنوعت الأدوار الإيجابية للأسرة لتشمل توفير الاحتياجات الأساسية، وتقديم العون المستدام للأشخاص ذوي الإعاقة، وعمل تجهيزات تتناسب مع وضع المعاق لمساعدته على ممارسة حياته بصورة أفضل داخل المنزل، (مثل تثبيت مماسك حديدية تساعد على الوقوف في مناطق مختلفة من المنزل)، أو التشجيع على مواصلة الدراسة، ومثلت الأسرة المصدر الأساس للدعم النفسي والمعنوي لذوي الإعاقة عبر حفز الأمل، وبتثالث الثقة بالنفس، والتخفيف من الاكتئاب والحزن، واحتواء التصرفات الناجمة عن التغيير الحاد في مزاج الشخص المعاق، كما قامت بدور فريد في منح ذوي الإعاقة من الأطفال على وجه الخصوص الشعور بالأمان والحماية، والتصدي لانتهاكات الوصم والتمييز وبعض المضايقات التي يتعرضون لها خارج المنزل.

عدد محدود من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تمت مقابلتهم، أفاد بحدوث تراجع نسبي في اهتمام الأسرة؛ حيث يمكن للشخص المعاق أن يصبح بمرور الوقت مضطراً للاعتماد على نفسه في الحركة داخل المنزل، أو لقضاء وقت أطول بمفرده، من الواضح أن هذه الأنماط لا تمثل إهمالاً مقصوداً من الأسرة، وإنما هي نتيجة طبيعية لطول أمد الإعاقة، وانشغال أفراد الأسرة بهمومهم المعيشية، بما في ذلك تأمين الاحتياجات الأساسية للشخص المعاق.

خامسًا: جهود المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة

تعذر على عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على أي شكل من أشكال المعونة الطبية المجانية المنقذة للحياة في حالات الطوارئ، والتي تقدمها منظمات معنية بمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، واتسمت المساعدة المنقذة للحياة التي حصل عليها بالفعل أشخاص ذوي إعاقة، بكونها قصيرة الأجل، وتقتصر على تغطية تكاليف إجراء عمليات جراحية خلال الأيام الأولى للحادث، أو تقديم الرعاية الطبية الفورية بعد الإحالة، أو دفع تكاليف العلاج لمرة واحدة.

ويمثل الدعم النفسي الحلقة المفقودة في الجهود التي تقوم بها منظمات معنية بمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا سبب إضافي لتسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى هذا النوع من الدعم؛ فمن بين جميع الحالات التي تمت مقابلتها لا توجد سوى حالة واحدة، تلقت دعمًا نفسيًا متخصصًا بعد الإعاقة من إحدى المنظمات.

في الواقع، تشوب جهود المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن أوجه قصور متعددة الأوجه، ويمثل النزاع المسلح بحد ذاته أحد أهم العقبات في طريق إيجاد شبكة دعم ومعونة فاعلة ومليمة للاحتياجات، إضافة إلى غياب نظام فعال للمعلومات والإبلاغ عن الإصابات، حيث تفتقر المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى مبادرات للبحث وتتبع جرحى الحرب المدنيين

المصابين بالإعاقة، ويعتمد نشاطها على ما يصل إليها من حالات بالمصادفة أو عبر التوثيق غير المسحي، إضافة إلى صعوبات التحقق من الطبيعة المدنية للضحايا. وتركيز نشاطها في مراكز بعض المدن الكبرى في محافظات محدودة، بسبب عقبات قانونية تتعلق بصعوبة التنقل والحصول على تراخيص عمل في بعض المناطق، وصعوبات عملية أخرى في الوصول إلى الأرياف والخطوط الأمامية وبعض مناطق النزوح. ويفرض التحالف بقيادة السعودية والإمارات قيوداً مشددة على المواد مزدوجة الاستخدام التي تدخل في تصنيع الأطراف الاصطناعية، ما يضعف قدرة المركز الوحيد للأطراف، والواقع في مناطق سيطرة الحوثيين، على تلبية احتياجات ذوي الإعاقة من أدوات التأهيل البدني¹⁸.

بدورها تعاني المنظمات المحلية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة من صعوبات ضعف التمويل، وانقطاع مرتبات العاملين، وغياب التدريب للكادر الصحي والمهني، وقيود متنوعة مفروضة على النشاط، إضافة إلى ضعف التنسيق فيما بينها، وكل ذلك أثر سلباً على تقديم الخدمة لذوي الإعاقة أو القيام بأنشطة التوعية والمناصرة بعيدة المدى.

على الرغم من أوجه القصور في جهود المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة من جرحى الحرب المدنيين، إلا أن التدخلات الطارئة وقصيرة المدى مثّلت في الحقيقة طوق نجاة لبعض الضحايا وكانت المنفذ الفعلي للحياة. كما أحدثت التدخلات طويلة المدى فارقاً نوعياً في حياة ضحايا من ذوي الإعاقة، فأُسهم حصول البعض على أطراف اصطناعية ملائمة في مساعدتهم على الحركة في وقت قياسي، بينما ساعد الدعم النفسي الذي تلقته فتاة واحدة (-13-عام) ذات إعاقة جسدية في تجاوز الآثار النفسية الخطيرة للإعاقة بصورة تبعث على التفاؤل¹⁹، بطبيعة الحال تشجع هذه النتائج على الاستمرار في تقديم الخدمات الموجهة للأشخاص المدنيين ذوي الإعاقة من جرحى الحرب، وتعد محفزاً على التفكير والعمل على تذليل الصعوبات وتطوير آليات التدخل في ظل النزاع.

18 معلومات الجلسة النقاشية النوعية التي نظمتها «مواطنة» في 11 يناير 2022، في سياق الإعداد لهذه الورقة.

19 أمادت هذه الفتاة أنها حصلت على دعم نفسي بالمشاركة في بعض المخيمات والمساحات الآمنة التي تعنى بالمعاقين، واكتشفت أنها ليست المعاقة الوحيدة، بل يوجد من هم مثلها أو أسوأ منها، وقد ساعدها هذا الدعم النفسي على التخلي عن التفكير السلبي بالإعاقة وتقبل وضعها الجديد.

سادسًا: تحدي الإعاقة: نماذج من جهود ذاتية

ثمة نماذج لافئة لتحدي الإعاقة ذاتيًا وللتأقلم مع الآثار الناجمة عنها، خاصة النفسية والاجتماعية، بصورة إيجابية تعكس توافر الإرادة وعدم الاستسلام للإعاقة. غير أن الملاحظ هو محدودية هذه النماذج بسبب سياق النزاع طويل الأمد الذي لا يتيح فرضًا وإمكانيات عملية لعكس الإرادة وتحويلها إلى تحدٍّ حقيقي للإعاقة. فبدون الحصول على أدوات التأهيل البدني الملائمة التي تساعد على الحركة والتنقل وإعادة الاندماج، تظل إمكانية الحديث عن نماذج ذاتية لتحدي الإعاقة في حدودها الدنيا.

قال طفل (16 سنة)، لديه إعاقة جسدية جراء تعرضه لانفجار لغم فردي فور عودته وأسرتة من النزوح إلى منزله الأصلي، بمدينة صالة في محافظة تعز، إنه يصرّ على الذهاب إلى المدرسة بمفرده معتمدًا على عكازه الذي ابتاعته له الأسرة على نفقتها الخاصة، ورغم المشقة التي يشعر بها أثناء الذهاب والعودة، ومعاناته الخاصة مع العكاز، إلا أنه قرر مواصلة الدراسة وعدم الاستسلام لليأس الذي لازمه لفترة مؤقتة بعد الإصابة، وحاليًا يشعر بالارتياح لكونه تخطى جزئيًا صعوبة الحركة، حتى إنه بات يرتاد بعض الأماكن الأخرى من غير المدرسة عند الضرورة.

طفلة (13 سنة) أخرى ذات إعاقة جسدية نجمت عن انفجار قذيفة، أفادت أنها كانت على وشك فقد الأمل بإمكانية المشي في المستقبل، وتشعر أن من المستحيل العيش بقدم واحدة، لكنها بعد تركيب القدم الاصطناعي تعززت ثقتها باستعادة الحياة الطبيعية، وبدأت بالتأقلم مع الواقع الجديد، وباتت تبذل جهدًا أكبر في التعليم وفي القيام بأمور عدة لم يكن بمقدورها القيام بها؛ تقول: "في البداية كان الذهاب إلى أي مكان أمرًا شاقًا، ولا أستطيع القيام به لوحدي، فكنت أحتاج إلى المساعدة حتى في أثناء الدخول إلى الحمام، لكن مع مرور الوقت تعلمت القيام بالعديد من الأمور بمفردي، بما فيها الأمور الصعبة مثل الوصول إلى المدرسة".



النتائج

”

كنت في السابق أذهب إلى المدرسة، أما الآن فلم أعد أستطيع ذلك، فالمدرسة بعيدة وأحتاج إلى وقت طويل للذهاب والعودة باستخدام العكاز في المشي، خاصة وأن العكاز يتسبب لي بالألم في يدي وبحرق شديدة في كتفي.

“

طفلة ذات إعاقة جسدية ناجمة عن انفجار لغم فردي.

سيارة مدمرة نتيجة انفجار لغم
أرضي في محافظة الحديدة.

1. ينجم عن الإعاقة في سياق نزاع طويل الأمد، آثار نفسية واجتماعية واقتصادية عميقة وبالغة السوء، وبدلاً من تراجع حدة تلك الآثار بمرور الوقت على نحو ما يحدث في الأحوال الطبيعية، تتفاقم آثار الإعاقة وتصبح شديدة القتامة كلما استمر النزاع. إذ تغدو البيئة المجتمعية أكثر هشاشة، وعاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسية والخاصة، زيادة عن كونها غير ضامنة للحقوق، وتفتقر إلى آليات تقديم الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون من شعور متزايد بعدم الأمان، ومن استمرار عوامل الخطر في بيئات النزوح ومناطق المواجهات.
2. ثمة مؤشرات أولية على تفاوت نسبي في طبيعة ومستوى الآثار التي تُحدثها الإعاقة، ذات صلة بنوع الإعاقة، وبجنس الشخص المعاق. على سبيل المثال، تميل النساء ذوات الإعاقة إلى العزلة والبقاء في المنزل تجنباً للوصم، بينما يتحلى الرجال المعاقون بلا مبالاة معقولة تجاه العبارات والأوصاف المهينة، في مقابل حساسيتهم المرتفعة للآثار الاقتصادية الناجمة عن الإعاقة، باعتبارهم معيّلين. وتحمل النساء المعاقات كلفة اجتماعية أكبر نتيجة تفاقم النظرة الاجتماعية الدونية للمرأة المعاقة، وقيود الحركة التي تفضّل العائلة تشديدها، خاصة على الفتيات المعاقات.
3. تعد الإعاقة سبباً في تراخي العلاقات الاجتماعية لأشخاص من ذوي الإعاقة، وفي الحد من القدرة على تطوير الروابط الاجتماعية بفعل صعوبات الحركة والتواصل وتبادل الزيارات، أو نتيجة اختيار بعض الأشخاص ذوي الإعاقة الانزواء كرد فعل سلبي على الشعور بخذلان المجتمع المحيط.
4. هناك أثر اجتماعي غير منظور قد يترتب على الإعاقة، ويعد فادح الكلفة، يحدث حين تتجاوز أضرار الإعاقة الفردية -في المناطق الريفية- نطاق الشخص المعاق وأسرته، وتغدو مؤشراً على وجود خطر وشيك ومحدد بالمجتمع القروي المحيط برمته، مثل الإعاقة الناجمة عن انفجار لغم في مكان رعي الأغنام، أو بالقرب من بئر الماء الوحيد في القرية، فهنا يصبح المجتمع المحيط مقيد الحركة وغير آمن، وقد يضطر للنزوح بحثاً عن الرزق والحياة الآمنة.
5. تُحدث الإعاقات التي تصيب أشخاصاً عائدين إلى بيئاتهم الأصلية عقب تجربة مريرة مع النزوح، آثاراً حادة تتمثل في الشعور بمعاناة مضاعفة، وبالخيبة وضيق سبل الحياة.
6. تجشمت أسر، تضمّ شخصاً من ذوي الإعاقة، كلفة اقتصادية باهظة للوصول إلى الخدمة الصحية المنقذة للحياة، ومتابعة الوضع الصحي للضحية، وتوفير احتياجاته، وترتب على ذلك استهلاك جميع أو بعض مدخرات الأسرة، أو بيع بعض ممتلكاتها، أو الاستدانة. ومع ذلك اضطرت بعض الأسر لإخراج إشخاص ذوي إعاقة من المستشفيات قبل أن تستقر حالاتهم الصحية نتيجة نفقات التطبيب الباهظة.

7. يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبات حقيقية في الوصول إلى الخدمات، خاصة الخدمات الطبية المنقذة للحياة، وخدمات الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى المساعدات الإنسانية، وتتزايد هذه الصعوبات في الأرياف، وفي مناطق النزوح والمناطق القريبة من المواجهات. تكون الصعوبات ناتجة عن عوائق طبيعية، (مثل وعورة التضاريس وبعد المسافات)، أو عوائق من صنع أطراف النزاع، (مثل الحصار وقطع الطرقات)، أو عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية نتيجة الحرب، وفي جميع الأحوال تسببت صعوبات الوصول بعواقب وخيمة على الأشخاص ذوي الإعاقة، من قبيل إطالة أمد الإصابة المهددة للحياة، والتأخير المضر بالحالة الصحية للضحية.
8. العائلة هي مصدر الدعم الأساس للأشخاص ذوي الإعاقة، ويعتمد الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة أساسية على أسرهم في الحركة والتنقل وتلبية الاحتياجات، وتقوم الأسر بأدوار متنوعة ومستدامة، تشمل تقديم الدعم النفسي والمعنوي غير المتخصص، وتقديم أشكال عفوية من الحماية، إضافة إلى دور الأسرة في تقديم العلاج وتحمل المشاق.
9. يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من افتقار حاد في جانب الاحتياجات الخاصة من الأدوات والمعدات المساعدة كالأطراف الصناعية والكراسي المتحركة، وهذا يعني حرمانهم من العيش باستقلالية، والإبقاء عليهم في حاجة إلى مساعدة أشخاص آخرين لفترة أطول. ويقبع عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة تحت ظروف مأساوية دون استكمال العمليات الجراحية، أو نزع الشظايا، وإزالة الصفائح والمسامير المعدنية من بعض الأطراف، أو الحصول على الرعاية الصحية والعلاجية المناسبة.
10. يمثل الدعم النفسي المتخصص «الحلقة المفقودة» في جهود الاستجابة التي تقدمها منظمات معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، ونتيجة لندرة هذه الخدمة يلجأ بعض ذوي الإعاقة إلى آليات سلبية وضارة لمعالجة أضرار الصدمة والآثار النفسية الناجمة عن الإصابة تحت إصرار العائلة.
11. تعكس حدة الاحتياجات تدنيًا ملحوظًا في مستوى تقديم الخدمات من قبل المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تعذر على الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تمت مقابلتهم الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة التي تقدمها منظمات دولية غير حكومية. واتسمت المساعدة المنقذة للحياة التي حصل عليها البعض بكونها قصيرة الأجل، ولا تشمل -إلا فيما ندر- التدخل واسع النطاق بعد الإحالة.
12. هناك مردود إيجابي واضح لجهود التدخل الموجه للأشخاص ذوي الإعاقة عند حدوثه بالصورة الملائمة؛ لقد أسهم تلقي بعض الأشخاص ذوي الإعاقة لأشكال مختلفة من الدعم، كالحصول على أطراف اصطناعية ملائمة، في تجاوز صعوبات الحركة جزئيًا، وأسفر الدعم النفسي الذي تم الحصول عليه بالفعل عن نتائج مشجعة للغاية.

13. توجد نماذج لافتة لتحدي الإعاقة بجهود ذاتية، غير أنها محدودة بصورة ملحوظة، بسبب ظروف النزاع التي تقوض باستمرار فرص التحدي، إضافة إلى تدني مستوى الحصول على أدوات التأهيل البدني التي تساعد على الحركة والتنقل وإعادة الاندماج، ويرتبط تحدي الإعاقة ذاتيًا بتوفر حد معقول من الاحتياجات وإعادة التأهيل المحفزة لإرادة التحدي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة.



”

كان لدي صديقات وكنت اجتماعية
وأزورهن بصورة متكررة، وكنا أيضًا نقوم
برعي الأغنام معًا، لكن هذا كله بات
من الماضي، وأنا حاليًا أعيش في سجن
داخل المنزل.

“

فتاة ذات إعاقة جسدية نتيجة انفجار لغم



التوصيات

● إلى أطراف النزاع المختلفة

1. حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع المسلح وضمان وصولهم إلى العدالة والخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية دون عوائق، وبدون تمييز.
2. وقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية والالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
3. وقف استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.
4. إيجاد سبل معيشة ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالبدء على الفور بصرف مرتبات الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة منتظمة.
5. تسهيل وصول المدنيين ومن ضمنهم ذوي الإعاقة إلى الخدمات المنقذة للحياة أثناء النزاع، وفتح المنافذ البرية والبحرية والجوية.
6. عند تنفيذ انسحابات أو عمليات إعادة انتشار جزئي في بعض المناطق، ينبغي على القوات ألا تترك وراءها بيئة ملوثة بالمقذوفات غير المنفجرة، أو المخلفات التي تلحق أضراراً مادية بالمدنيين.

● إلى المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة

1. تطوير آليات العمل أثناء الطوارئ لتناسب مع متطلبات ذوي الإعاقة من المدنيين خلال النزاع؛ بالإمكان -مثلاً- تمويل فرق طبية محلية تقوم بتقديم الخدمات الطبية وعمليات الإسعاف السريعة للمدنيين في الخطوط الأمامية ومناطق المواجهات الساخنة، بالتنسيق مع أطراف النزاع المعنية
2. بناء قدرات المراكز الصحية في الأرياف خلال أوقات النزاع، وتنفيذ برامج تأهيل نوعية للكادر الصحي، وتقديم الإمدادات الطبية للمراكز الصحية الموجودة في الريف، خاصة الإمدادات المنقذة للحياة في حالات الطوارئ.
3. البدء بإيجاد نظام فعال لرصد وتسجيل المصابين المدنيين بإعاقات ناجمة مباشرة عن النزاع. بالإمكان -مثلاً- التنسيق مع المستشفيات القريبة من مناطق المواجهات، أو الأماكن الخطرة التي تتكرر فيها حوادث انفجار الألغام، أو المناطق المعرضة للقصف الجوي، لتلقي بلاغات فورية من المستشفيات حول الحالات المعنية التي تصل إليها، وتقديم المساعدة اللازمة لها، وفق إجراءات سريعة ومرنة.
4. إجراء تحديد ديناميكي لاحتياجات الأشخاص المدنيين ذوي الإعاقة الذين أصيبوا بسبب النزاع خلال الأعوام السابقة؛ من الكراسي ذاتية الحركة، والأطراف الاصطناعية، وعمليات تقويم العظام، والعمليات التجميلية، والمعينات السمعية، وغير ذلك، بالتعاون مع الجهات الرسمية والسلطات المحلية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، ووضع خطة شاملة لتلبية جميع الاحتياجات، وفق أولويات معقولة (الأطفال مثلاً) خلال مدى زمني محدد.

5. توسيع نطاق التدخل ليشمل المعونة الطبية المنفذة للحياة، وإجراء العمليات الجراحية الضرورية، ونزع الشظايا، وتقديم الأدوية، والتأهيل النفسي في مرحلة الصدمة، وأدوات التأهيل البدني المناسبة، مع إتاحة العودة الطبية.
6. تدقيق معايير تلبية الاحتياجات الخاصة، وضمان حصول ذوي الإعاقة على أطراف اصطناعية ملائمة وغير متدنية الجودة. وتنظيم دورات وبرامج تأهيلية للمعنيين في مجال تصنيع وتركيب الأطراف الاصطناعية.
7. تنظيم حملات مناصرة دولية طويلة المدى للتعريف بخصوصية مجتمع ذوي الإعاقة من المدنيين الجرحى بسبب النزاعات المسلحة التي تشهدها بلدان مختلفة، وب حاجته إلى آليات مساعدة فورية، وإلى تشريع دولي خاص بهذه الفئة من أجل ضمان حقوقها الأساسية في المجتمع، وإلزام الحكومات بتقديم التعويضات العادلة لها، وكفالة حقها القانوني الخاص في مقاضاة الأطراف التي مارست انتهاكات مقصودة مسببة للإعاقة في أوساط المدنيين.
8. إعادة تأهيل المراكز والمنظمات المحلية المتوقفة بسبب النزاع، والمعنية بمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي لتلك المراكز والمنظمات، وتوفير معايير الشفافية الحاكمة لأنشطتها.
9. دعم مراكز الدعم النفسي، مثل مركز الإرشاد الأسري، والمساعدة في إنشاء مراكز دعم نفسي متخصصة في مراكز المحافظات. وتكوين فرق إدماج لتوعية الأسر التي يوجد بها شخص معاق بطرق الدعم النفسي السليمة.
10. التركيز على التمكين الاقتصادي للأشخاص المدنيين ذوي الإعاقة من جرحى الحرب، أو تمكين أسرهم بما يكفل الحصول على فرصة لكسب العيش.
11. تشجيع إجراء دراسات ميدانية موسعة حول ذوي الإعاقة من المدنيين الجرحى بسبب النزاع المسلح في اليمن، لاختبار المؤشرات التي خرجت بها هذه الورقة من واقع عينات ميدانية أكبر حجماً وأكثر شمولاً من الناحية الجغرافية، وللكشف عن أبعاد وفروق وأنماط أخرى من الصعوبات والاحتياجات والآثار غير المرئية، لتكوين معرفة بحثية وتجريبية متكاملة تستند إليها بموثوقية عالية، آليات التدخل والمساعدة الدولية في هذا الخصوص.
12. إدماج ذوي الإعاقة في برامج الاستجابة الإنسانية وصنع القرار.
13. القيام بتدخلات فعالة لوقف الممارسات التمييزية والمعوقات التي تحد من إتاحة فرص تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، وإجراء الترتيبات المُنِينة لذوي الإعاقة في المدارس والمرافق التعليمية مثل توفير الحمامات الخاصة. إضافة إلى تدريب المعلمين على طرق التعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة.

■ إلى المنظمات المحلية المعنية بذوي الإعاقة

1. التنسيق بين كافة المنظمات والمراكز المحلية المعنية بذوي الإعاقة لتنظيم لقاءات وورش عمل لمناقشة واقع هذه المنظمات، وسبل تفعيل أدوارها في ظل استمرار النزاع.
2. تسهيل إجراءات الحصول على أطراف اصطناعية، والتي تتم بالتنسيق بين صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وبين المركز الوطني للأطراف.
3. تزويد المواطنين بمعلومات وآليات التواصل مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لطلب المساعدة عند الحاجة، خاصة في الأرياف.
4. العمل في أوساط القطاع الخاص ورجال الأعمال، لإقناعهم باستيعاب أشخاص من ذوي الإعاقة في أعمال تتناسب مع مهاراتهم ووضعهم الجسدي.
5. الضغط من أجل تعديل القانون اليمني الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة لمواءمته مع نصوص الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلغاء كل ما له علاقة بالتمييز وعدم المساواة.

■ إلى الجهات المانحة والوكالات الدولية المتخصصة المعنية بالإغاثة

1. رفع مستوى التمويل في خطط الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن، للمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.
2. الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من المدنيين أثناء الحرب في جهود الإغاثة الطارئة.
3. إعطاء أولوية في المساعدات للأسر اليمنية التي يوجد بها أشخاص ذوو إعاقة.

■ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

1. إنشاء هيئة جنائية دولية مستقلة ومحايدة يمكن أن تحقق في أشد الانتهاكات والإساءات خطورة والمنصوص عليها في القانون الدولي والمرتكبة في اليمن، وأن ترفع تقارير علنية حولها، وفي الوقت نفسه، أن تعمل أيضاً على جمع وحفظ الأدلة وإعداد الملفات للمقاضاة الجنائية الممكنة في المستقبل.



الغلاف: طفل ناج من انفجار لغم بعزلة
يفغان مديرية ذي ناعم محافظة البيضاء.

”

تأثرت حياة أسرتي بعد إعاقتي، فقد
أصبحت غير قادر على العمل، وكذلك
سيارتي التي هي مصدر دخل أسرتي
الوحيد تضررت بسبب اللغم وأحتاج مبلغًا
كبيرًا من المال لإصلاحها.

“

رجل مصاب بإعاقة جسدية نتيجة انفجار لغم مركبات بسيارته في الطريق
العام بمدينة الغيل محافظة الجوف.



مواطنة
لحقوق الإنسان

www.mwatana.org